

**إعلان باريس**  
**حول التراث كمحرك للتنمية**  
**اعتمد في باريس، مقر اليونسكو، يوم الخميس 1 كانون الأول/ديسمبر 2011**

**الديباجة**

اجتمع المشاركون البالغ عددهم 1150 مشاركا من 106 بلدا في باريس في مقر اليونسكو بدعوة من المجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس) في فرنسا في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2011 بمناسبة انعقاد الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للمجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس) لاعتماد إعلان المبادئ والتوصيات هذا بشأن العلاقة بين التراث والتنمية، أن ينظر إليها على أنها رصيد للحفاظ على التراث، ونشر قيمه المتأصلة، والتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. وهذا الإعلان والتوصيات موجهة إلى أصحاب المصلحة المعنيين بالحفاظ على التراث وتنميته والسياحة، وعلى الأخص إلى الدول والسلطات المحلية والمؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة واليونسكو على وجه الخصوص، فضلا عن جمعيات المجتمع المدني ذات الصلة.

ويشكل هذا الإعلان جزءا من سلسلة من المبادرات والإجراءات التي اتخذها المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) على مدى سنوات عديدة من أجل تعزيز عملية التنمية التي تدمج التراث الثقافي المادي وغير المادي كجانب حيوي من جوانب الاستدامة، وتعطي وجها إنسانيا للتنمية. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى مؤتمر المجلس الدولي للمعالم والمواقع الذي عقد في موسكو وسوزدال في روسيا (1978)، حول موضوع "حماية المدن التاريخية والأحياء التاريخية في إطار التنمية الحضرية". وكان أحد مواضيعها الفرعية هو "المعالم التاريخية كدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مما يدل على أنه قبل 33 عاما، بدأت منظمنا بالفعل في التفكير في العلاقة بين التراث والتنمية. وواصلت الندوة العلمية المعنونة "لا ماض ولا مستقبل" في الجمعية العامة السادسة للمجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس) في إيطاليا والندوة العلمية بشأن "الاستخدام الحكيم للتراث" التي عقدت في المكسيك في عام 1999 مواصلة استكشاف هذا الموضوع. ساعدت أعمال وتقارير نارا (1997) وشيان (2005) وكيبك (2008) على تطوير مفاهيم التراث المتمثلة في "الأصالة" و "السياق" و "روح المكان". ومن الخطوات الهامة عمل المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) في وضع المواثيق التي أصبحت معايير دولية، وخاصة بالنسبة لليونسكو والدول الأعضاء فيها. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى ميثاق المجلس الدولي للسياحة الثقافية الذي وضع في عام 1977 وتم تحديثه في عام 1999، وميثاق المجلس الدولي للمعالم والمواقع بشأن الطرق الثقافية الذي اعتمده المجلس الدولي للمعالم والمواقع في عام 2008، وميثاق المجلس الدولي للمعالم والمواقع لتفسير وعرض مواقع التراث الثقافي، الذي اعتمد أيضا في عام 2008.

**لماذا هذا الموضوع؟**

وتتجلى آثار العولمة على المجتمعات في استنزاف قيمها وهوياتها وتنوعها الثقافي، وتراثها المادي وغير المادي، بأوسع معانيها. لذلك، يجب دراسة العلاقة بين التنمية والتراث.

كما يتردد صدى المخاوف التي تدور حول التراث والتنمية في الموضوع الذي اختارته اليونسكو للاحتفال بالذكرى السنوية الـ40 لاتفاقية التراث العالمي في كيوتو في عام 2012، وهو "التراث العالمي والتنمية المستدامة: دور المجتمعات المحلية".

يهدف هذا أولا إلى قياس آثار العولمة على المجتمعات والتراث. وسيحدد بعد ذلك الإجراءات اللازمة ليس فقط لحماية التراث، ولكن أيضا لضمان استخدامه وتعزيزه وتعزيزه وقيمه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لصالح المجتمعات المحلية والزوار. وأخيرا، سيقوم قدرة التراث وقيمه المتأصلة على إلهام وبناء مجتمعات الغد، والحد من الآثار السلبية للعولمة.

### *الارتقاء إلى مستوى التحدي*

وبما أن مختلف جوانب التنمية تهدد بتدهور وتدمير التراث وقيمه المتأصلة، فمن الضروري مواجهة التحدي المتمثل في الحفاظ على هذا المورد الهش والحاسم وغير المتجدد لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

ومن المتفق عليه الآن على نطاق واسع أن التراث - بقيمته بالنسبة للهوية، وكستودع للذاكرة التاريخية والثقافية والاجتماعية، والحفاظ عليه من خلال أصالته وسلامته و "إحساسه بالمكان" - يشكل جانبا حاسما من عملية التنمية.

يتمثل التحدي المتمثل في دمج التراث وضمان أن يكون له دور في سياق التنمية المستدامة في إثبات أن التراث يلعب دورا في التماسك الاجتماعي والرفاه والإبداع والجاذبية الاقتصادية ، وهو عامل في تعزيز التفاهم بين المجتمعات.

وفي ضوء أكثر من 150 ورقة بحثية والمناقشات التي ألهمتها، شهد المشاركون كيف يمكن للتراث، بالمعنى الأوسع للكلمة، أن يقدم مساهمات قيمة وأن يوفر إرشادات بعيدة المدى وبناءة استجابة للقضايا التي تثيرها التنمية. وهذه المدخلات مجمعة في المبادئ والتوصيات التي تود الجمعية العامة أن تسترعي انتباه الدول، ومن خلالها، إلى المجتمع الدولي، بوصفها إعلان باريس.

### *الثقافة الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة*

وقد اعترف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ (2002) بأن التنوع الثقافي هو الدعامة الرابعة للتنمية المستدامة، إلى جانب الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إن تعريف التنمية الوارد في المادة 3 من إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (2001) يتوافق بشكل وثيق مع الدور في عملية التنمية الذي نود أن نعطيه للتراث ، والذي يفسر بأوسع معانيه: "التنمية ، التي تفهم ليس فقط من حيث النمو الاقتصادي ، ولكن أيضا كوسيلة لتحقيق مثقف أكثر إرضاء ، الوجود العاطفي والأخلاقي والروحي".

وقد أدى القرار 166/65 بشأن الثقافة والتنمية، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في شباط/فبراير 2011، على النحو الذي اقترحه المدير العام لليونسكو، إلى زيادة الوعي بالدور البارز الذي تلعبه الثقافة في التنمية، مشيرا إلى أن "... أن الثقافة [التي يشكل التراث جزءا منها] هي عنصر أساسي في التنمية البشرية ... توفير النمو الاقتصادي وملكية عمليات التنمية".

## إعلان الندوة

**يوجه المشاركون في الدورة الـ 17 للجمعية العامة هذا الإعلان إلى المنظمات الحكومية الدولية والسلطات الوطنية والمحلية وجميع المؤسسات والمتخصصين، ويوصون باتخاذ الإجراءات التالية:**

### 1 - التراث والتنمية الإقليمية

#### *السيطرة على التنمية الحضرية وإعادة توزيعها*

- الحفاظ على المناطق التاريخية وتشجيع ترميمها وتجديدها؛
- إنشاء وتوجيه العمل على التجديد وزيادة الكثافة الحضرية ، وتعزيز نهج متناغم ومتوازن ومتناسك لتخطيط الشوارع وقطع الأراضي ، ومناظر الشوارع ، وكتلة وارتفاع التطورات الحضرية ، واستصلاح الأراضي البور الحضرية والمناطق الحضرية الطرفية ، من أجل إعادة إنشاء أحياء حضرية متعددة الوظائف وذات مناظر طبيعية ؛ استعادة مفهوم الحدود الحضرية.
- تعزيز التخطيط والتطوير المتوازنين من أجل ضمان التوزيع الأنسب لمناطق الأنشطة ، بما في ذلك المرافق التعليمية والثقافية والسياحية والترفيهية.

#### *تنشيط المدن والاقتصادات المحلية*

- تشجيع الاحتفاظ الانتقائي وإعادة استخدام التراث المبني في المدن والقرى الريفية من أجل تعزيز التجديد الاجتماعي والاقتصادي ؛ زيادة كثافة النوى الحضرية لاحتواء الانتشار الفوضوي للمباني الجديدة.
- دعم الحفاظ على الأنشطة الزراعية والحرفية التقليدية للحفاظ على المهارات والخبرات وتوفير فرص العمل للمجتمعات المحلية.
- الحفاظ على تقنيات إنتاج الطاقة المحلية والمستدامة والتقليدية وإعادتها إلى الاستخدام، وتطوير مصادر جديدة لإنتاج الطاقة، بهدف تحقيق الأمن الاقتصادي وأمن الطاقة.

#### *الحفاظ على المساحة*

- الحفاظ على المساحات المفتوحة غير المتجددة. الحفاظ على المناظر الطبيعية الريفية وتنظيم وحجم الزراعة والغابات؛
- الحفاظ على النباتات الأصلية والتراث المائي؛ حماية التراث الجيولوجي والأثري والمياه الجوفية والنظم الإيكولوجية؛
- الحفاظ على شبكات الاتصالات الإقليمية والمحلية (تراث السكك الحديدية والطرق والممرات المائية الصالحة للملاحة) لنقل الأشخاص والبضائع، وضمان توفير الخدمات المحلية؛ تعزيز وسائل النقل البديلة؛
- الحفاظ على التراث الريفي ، وضمان إعادة استخدامه بشكل مناسب مع الحفاظ على سلامة التوزيع المكاني والعناصر الوظيفية ؛ الحد بشكل صارم من الزحف العمراني ووضع شروط على الحق في البناء ، والنص على أن التنمية يجب أن تحترم المناظر الطبيعية التاريخية وأنماط الاستيطان التقليدية.

### 2 - عودة إلى فن البناء

#### *حفظ*

- الحفاظ على التراث المبني ، سواء كان حضريا أو ريفيا ، مرموقا أو عاميا ، بجودة عالية ، بما في ذلك المواد الأصلية والتصميم والبناء والهندسة المعمارية والحفاظ على الوظائف الأصلية والاندماج في البيئة المادية والاجتماعية والثقافية ؛
- تكييف الاستخدامات والوظائف الجديدة مع التراث الحالي ، بدلا من العكس ، ومساعدة مستخدمي المباني التاريخية على تعديل توقعاتهم من مستويات المعيشة الحديثة ؛

- تذكر أن "التراث المعماري والمناظر الطبيعية فريد من نوعه ، وبالتالي قد يتطلب مرونة في تطبيق المعايير واللوائح التي لا تلبي احتياجاته. وينبغي فرض وقف اختياري على الفور من أجل الاستفادة من مشورة الخبراء والمتخصصين، وينبغي أن يستمر إلى أن يطوروا نهجا محددة ومناسبة، ويتم اعتماد التدابير الانتقالية". (المجلس الدولي للمعالم والمواقع - باريس، تشرين الثاني/نوفمبر 2000)؛
- إعادة مهارات البناء التقليدية وأفضل الممارسات كدليل على الكفاءة للقيام بأعمال الترميم ؛
- تكييف طرق تقييم الأداء وتحليل الهياكل والخصائص الحرارية والسلامة مع متطلبات التراث ، وليس العكس ؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرار إنتاج مواد البناء التقليدية في ظل ظروف العمل العادية الآمنة، واستخدام الأدوات التقليدية بشكل مناسب في ترميم الهياكل التاريخية.

### هندسة معمارية مبتكرة ملهمة

- المباني التاريخية التقليدية هي خزانة من الخبرة المعمارية. إنها مصدر إلهام عالمي لا ينضب للهندسة المعمارية الحديثة والمبتكرة ، من حيث المواد وطرق البناء والتخطيط والتصميم ، مما يساهم في جودة حياة عالية.

## 3 - السياحة والتنمية

### التراث وتحدي السياحة: ما هي الاستراتيجيات والأدوات التي نقدمها؟

- زيادة الوعي وبناء قدرات المهنيين في مجال الحفظ ومديري المواقع بشكل مناسب لمعالجة القضايا المرتبطة بالسياحة والتنمية ؛ زيادة الوعي بهشاشة وقيمة التراث بين المتخصصين في السياحة ومشغلي الرحلات السياحية والفنادق وشركات الرحلات البحرية.
- إشراك جميع أصحاب المصلحة في وضع خطط إدارة للمواقع التراثية والوجهات السياحية والمراكز الحضرية والمناطق، ومعالجة الأسئلة التالية: أي نوع من السياحة، ولمن، ولأي سبب؟ وضع خطط إدارية تستند إلى القيم الثقافية والتاريخية والبيئية والجمالية والذاكرة المحددة التي يجب الحفاظ عليها ، على "روح المكان" ، وكذلك البناء على رؤية طويلة الأجل للتنمية المستدامة للسياحة على النحو المتفق عليه من قبل جميع أصحاب المصلحة.
- تطوير أدوات إدارية لجمع البيانات عن السياحة، وتقييم دور التراث وتعزيزه في سياق التنمية السياحية؛ تقييم تكلفة تدهور القيم التراثية والأصول التراثية؛ ضمان الحفاظ على الموارد الثقافية والاقتصادية على المدى الطويل ؛ تشجيع تقييم الأثر التراثي والسياحي والتنموي؛ تطوير التدريب في مجال الإدارة السياحية المسؤولة. بالإضافة إلى ذلك، وضع طرق لتحقيق التوزيع العادل للإيرادات المتعلقة بالسياحة التراثية، بين تكاليف الحفظ وإدارة التراث، والمجتمعات المحلية، وشركات السياحة المحلية والوطنية والدولية.

### هل يمكن أن تكون التنمية السياحية مستدامة؟

- ربط ودمج الحفاظ على التراث والحفاظ عليه في صميم تطوير السياحة الثقافية. الحفاظ على المورد الثقافي كأصل أساسي للتنمية السياحية على المدى الطويل ، وخاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نموا (LDC).
- وضع الأصالة في صميم تطور السياحة الثقافية ونمو استراتيجيات الترجمة الفورية والاتصال؛ تعزيز التفسير القائم على البحوث السليمة وقوائم الجرد ، وتجنب "الرحلات المصنعة في الواقع الفائق" المستمدة بشكل فظ من القيم التراثية.
- مساعدة المجتمعات المحلية على امتلاك تراثها والمشاريع السياحية ذات الصلة. تشجيع تمكينهم ومشاركتهم في الحفاظ على التراث وفي عملية التخطيط وفي صنع القرار. وتعد المشاركة المحلية، بالاعتماد على المنظورات والأولويات والمعارف المحلية، شرطا مسبقا لتنمية السياحة المستدامة.

#### تشجيع المجتمعات المحلية على تولي مسؤولية التراث والتنمية السياحية

- تثقيف الشباب، وخاصة في المدارس، والسكان على نطاق أوسع حول تراثهم، والقيم التاريخية والثقافية والاجتماعية المتأصلة التي تعطي معنى وشعورا بالماضي.
- الاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة لنشر المعرفة حول التراث، مما سيخلق شعورا بالفخر والرغبة في المشاركة في حمايته وتعزيزه.
- تشجيع مشاركة المجتمعات، كأصحاب مصلحة، في قطاعي التراث الثقافي والسياحة وتعزيز الإبداع والتنمية الشخصية وروح المبادرة.
- تشجيع الحوار بين المجتمعات المحلية والأصلية والزوار من أجل المساهمة في التبادل الثقافي ونشر القيم الاجتماعية والثقافية والإنسانية للتراث وتفسيرها بطريقة دقيقة علميا وتاريخيا واجتماعيا.

#### 4 - التراث والاقتصاد

##### تعزيز فهم أفضل للأثر الاقتصادي للحفاظ على التراث

- فهم أفضل للأثر الاقتصادي والاجتماعي لتعظيم قيمة التراث، الذي يعد رصيذا للتنمية؛
- (أ) جمع البحوث القائمة وإجراء المزيد من الدراسات التفصيلية، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، ونشر النتائج على نطاق واسع؛
- تطوير البحوث حول مساهمة التراث في التنمية المستدامة والعلاقة بين الاستثمار والتنمية؛ دراسة العلاقات بين التراث والإبداع والتنمية، وتحديد مؤشرات الأداء؛
- النظر في أفضل السبل لإدارة التراث متعدد الأوجه، من أجل نقله إلى الأجيال القادمة، وضمان مساهمته في التنمية في المجتمعات المتنقلة والديناميكية.

##### تعزيز الآثار الطويلة الأجل للتراث على التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي وتبين الدراسات أن التراث يمكن أن يكون أداة في التنمية الإقليمية، ولكنه لا يستخدم باستمرار: يجب أن يصبح هدفا لسياسات التنمية؛ ويجب أن يصبح هدفا من أهداف التنمية المستدامة.

- وضع الناس في قلب السياسات والمشاريع؛ التأكيد على أن ملكية التراث تقوي النسيج الاجتماعي وتعزز الرفاه الاجتماعي؛ إشراك المجتمعات المحلية في مرحلة مبكرة جدا في مقترحات التنمية والتحسين؛ إذكاء الوعي، لا سيما بين الشباب؛ تطوير التدريب للمهنيين؛
- مراعاة الآثار المباشرة والفوائد السياحية والنفوذ المالي للتراث لتعزيز جاذبية المناطق وإدائها؛ الحرص على احترام الضرورات الاقتصادية لضرورات صون التراث المادي وغير المادي؛ ضمان أن تعود العائدات الاقتصادية للتراث بالفائدة في المقام الأول على صيانتها وتعزيزه، وكذلك على المجتمعات المحلية؛
- إيلاء اهتمام خاص لترميم التراث الحضري والصناعي، وخاصة في مراكز المدن التاريخية والكبرى، كوسيلة لمكافحة الفقر في البلدان النامية.

##### تطوير الأثر الاقتصادي للتراث

- تذكير السلطات العامة بأنها الوصي على المصلحة العامة ومسؤولة عن الحماية القانونية للتراث في مواجهة الضغوط على الأرض؛ إعطاء الأولوية لترميم التراث بدلا من هدمه؛
- وضع التراث في صميم استراتيجيات التنمية الشاملة، وتحديد أهداف للفوائد الاقتصادية والاجتماعية لضمان أن تنمية التراث تكافئ المجتمعات المحلية من حيث التوظيف وتدفع التمويل والرفاهية؛ تساهم الصناعات الثقافية والإبداعية والحرفية المرتبطة بتعزيز الأصول التراثية في تحسين الظروف المعيشية؛
- تنفيذ سياسات الحماية والتخطيط والتمويل والإدارة، وتكييفها بمرور الوقت بحيث يحترم التغيير أصالة التراث ويساهم في التنمية المستدامة؛ تبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات.

## 5 - أصحاب المصلحة وبناء القدرات

### دور المجتمعات المحلية وزيادة وعي أصحاب المصلحة

سيلعب السكان المحليون والمجتمع المدني والمسؤولون المحليون والوطنيون المنتخبون دورا رئيسيا في تصميم وتنفيذ التراث كمحرك للتنمية، ومن خلال زيادة الوعي بالتراث، سيكون لهم ملكية عملية التنمية. وستمكن الحملات الإعلامية الرامية إلى زيادة الوعي المجتمع المدني من الاعتراف بالتراث وامتلاكه وتسخير هذه القيم في التنمية المستدامة.

### التدريب المهني

يحتاج أصحاب المصلحة الرئيسيون في الحفاظ على التراث في التنمية - المهندسون المعماريون والمحافظون ومديرو التراث ومخططو التنمية والمستثمرون ومنظمو الرحلات السياحية - إلى التدريب وبناء القدرات.

### الإطار القانوني

تشمل حماية التراث في سياق التنمية أيضا إنشاء أطر مؤسسية وقانونية ومراجعتها باستمرار على المستوى المحلي والوطني والدولي (اتفاقية التراث العالمي). وقبل كل شيء، لا بد من تنفيذ هذه الأطر على أرض الواقع. وستشمل الأطر التشاور باتباع إجراءات الحكم الديمقراطي والتخطيط التشاركي، مما يؤدي إلى مستوى جيد من الفهم والقبول مما سيساعد على تنفيذها بفعالية.

### بحث

تحتاج معاهد البحوث والجامعات والمنظمات الاستشارية المتخصصة مثل المجلس الدولي للمعالم والمواقع والمنظمات الحكومية الدولية مثل اليونسكو إلى تعزيز برامجها البحثية ودراساتها. ستشمل هذه المبادرات الرصد الميداني للأدوات التحليلية المستخدمة لتقييم الأداء المادي للتراث المبنى، وقياس القيمة الاقتصادية للتراث، وتقييم تأثير السياحة الثقافية على العمالة والثروة الإقليمية، والتحقيق في ظروف ومخاطر وفرص الاستثمار في حماية التراث، والجمع بين شركاء التنمية الاقتصادية والمالية.

### تعاون

ويمكن للمجلس الدولي للمعالم والمواقع أن يعزز تعاونه وشركائه مع المؤسسات الوطنية والدولية التي تضطلع بأعمال في مجال التراث والتنمية، بما فيها اليونسكو. يشارك المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) بنشاط في برنامج اليونسكو للسياحة والتراث العالمي وتوصية اليونسكو بشأن العلاقة بين الحفاظ على التراث والسياحة المستدامة.